



مجموعة الحوار الفلسطيني
Palestinian Dialogue Group



الدور المصري في إعادة إعمار غزة بين الفترة 2008-2021

خالد جهاد

تقديم:

إشكاليات كثيرة ما تزال تعترض ملف إعمار غزة بعد عام على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في مايو/ أيار 2021، جزء منها يتعلق بخلافات سياسية بين حركة حماس وإسرائيل حول أولويات كل مرحلة من مراحل الإعمار، والثمن السياسي الذي يجب أن يتحمله كل طرف للمضي في هذا الملف.

ولعل ما يزيد من تعقيدات هذا الملف، هو حالة البطء الشديد والتراخي الذي تنتهجه الدولة المصرية في تنفيذ ما تم التوافق عليه من مشاريع لإعادة إعمار غزة، حيث تقدر حركة حماس أن وتيرة العمل الحالية في مشاريع إعادة الإعمار تُبقيها تحت ضغط سياسي وشعبي، ويضع أمامها كوابح جقة في المضي ببعض الخطوات السياسية والميدانية، كما أنه يعطي إسرائيل أفضلية في تسجيل بعض النقاط في معركة الوعي، عبر التأكيد على نجاح حالة الردع التي حققها جيش الاحتلال في حربه الأخيرة ضد غزة.

وأسند ملف إعادة الإعمار بصورة غير معلنة لكل من مصر وقطر والأمم المتحدة، كجزء من تفاهات التهدة التي قادتها المخابرات المصرية لوقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية في غزة وإسرائيل إثر انقضاء معركة سيف القدس التي جاءت كرد انتقامي على الاستفزازات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، وهجمات المستوطنين المتلاحقة التي استهدفت سكان البلدة القديمة في القدس المحتلة وتحديداً في حي الشيخ جراح.

وأسند ملف إعادة الإعمار بصورة غير معلنة لكل من مصر وقطر والأمم المتحدة، كجزء من تفاهات التهدة التي قادتها المخابرات المصرية لوقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية في غزة وإسرائيل إثر انقضاء معركة سيف القدس التي جاءت كرد انتقامي على الاستفزازات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، وهجمات المستوطنين المتلاحقة التي استهدفت سكان البلدة القديمة في القدس المحتلة وتحديداً في حي الشيخ جراح.

وتعهدت كل من مصر وقطر بتخصيص 500 مليون دولار من كل منهما لإعادة إعمار غزة، إلا أن معدل الإنجاز على الأرض بعد عام على انتهاء الحرب، يعكس عن حالة من المعاطلة والتسويف في عملية إعادة الإعمار، إذ تتهم حركة حماس دولة الاحتلال بصورة مباشرة، ومصر بصورة غير مباشرة، في تعطيل مقصود لهذا الملف، لهدم ونسف ما حققته المقاومة من إنجازات سياسية وميدانية في معركة سيف القدس.

واتضح مع مرور الوقت وجود تنسيق إسرائيلي- مصري، لإبقاء حماس ضمن حالة الضغط السياسي عبر المعاطلة في عملية إعادة الإعمار، ما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية لسكان القطاع، كون الجزء الأكبر من عملية الإعمار كالبنى التحتية وإعادة تأهيل المناطق الصناعية ما زالت على حالها، في حين لم تتجاوز نسبة إعادة إعمار المباني المدمرة مستوى 20%.

العامة دور الوسيط في ملف التهدئة، وضبط الحالة الميدانية بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل.

بموازاة ذلك لعبت مصر دوراً محورياً في التوصل لاتفاق تبادل الأسرى بين حركة المقاومة الإسلامية- حماس وإسرائيل في العام 2011، وبموجبها تم الإفراج عن أكثر من 1000 أسير فلسطيني مقابل الإفراج عن الجندي جلعاد شاليت الذي كان أسيراً لدى كتائب القسام منذ العام 2007.¹

بالإضافة للدور الأمنية، كان لمصر دوراً سياسياً هاماً ومركزياً في إدارة الملف الفلسطيني الداخلي عبر احتضان القاهرة لعشرات اللقاءات بين القوى السياسية والفصائل الفلسطينية على رأسها حركة حماس وفتح، أملاً في الوصول لاتفاق بشأن إنهاء الانقسام، إلا أن جهود القاهرة لم تنجح في وأد الانقسام بسبب الصراعات الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.²

تحاول السطور التالية تسليط الضوء على المحطات الرئيسية التي لعبت من خلالها مصر دوراً في عملية إعادة الإعمار خلال الحروب الأربعة الأخيرة التي خاضتها غزة ضد دولة الاحتلال، وما هي الاختلافات الرئيسية وخصوصية كل حرب بالنسبة لموقف الدولة المصرية المعلن، بالإضافة لتناول أبرز المحطات الرئيسية التي مرت بها عملية الإعمار في معركة سيف القدس الأخيرة، والتوقعات بشأن المرحلة القادمة.

الدور المصري في قطاع غزة

ارتبط الدور المصري في قطاع غزة منذ العام 2006 بملفات ذات بعدين؛ أمني واقتصادي، فعلى مدار عقد ونصف من فترة حكم حركة حماس لقطاع غزة، واجهت الحركة عشرات الاعتداءات الإسرائيلية من بينها 4 حروب مدمرة خلال الأعوام: 2009-2008، 2012، 2014، 2021، لعبت خلالها مصر وتحديداً جهاز المخابرات



التجارب المصرية في إعمار غزة

خلال فترة حكم حركة حماس لقطاع غزة منذ العام 2006 وحتى كتابة هذه السطور، واجه القطاع عشرات الاعتداءات الإسرائيلية سقط خلالها آلاف الشهداء وعشرات آلاف الجرحى، بالإضافة لتدمير شاسع للبنى التحتية، كما دمرت هذه الحروب آلاف الوحدات السكنية، عدا عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باقتصاد قطاع غزة، وأهم هذه الحروب والمحطات التي سارت بها عملية الإعمار:

1. حرب الفرقان 2008-2009

اندلعت حرب "الفرقان" في شتاء العام 2008-2009، استمرت لـ 21 يوماً منذ 27 من كانون الأول/ ديسمبر 2008، وحتى 18 من كانون الثاني/ يناير 2009، ارتقى خلالها ما يزيد عن 1400 شهيد، ونحو 5 آلاف جريح.³ فيما جاءت الأضرار الاقتصادية بتدمير نحو 11 ألف وحدة سكنية، منها 2500 صنفت على أنها دمار كلي، في حين صنف 8500 وحدة سكنية كأضرار جزئية متفاوتة، بالإضافة للأضرار المباشرة التي لحقت بالبنى التحتية حيث تم تدمير 50% من شبكات المياه، و55% من شبكات الكهرباء.

كما ألحق الضرر بما يزيد عن 500 مؤسسة عامة، منها 31 مقراً حكومياً، و53 مقراً تابعاً للأمم المتحدة، و60 مؤسسة صحية، و15 مستشفى، بالإضافة لتدمير 569 منشأة تجارية كلياً، وتوقف 3900 منشأة صناعية عن العمل، وفقد نحو 150 ألف عامل مصدر رزقهم بسبب تدمير الجزء الأكبر من

المشاريع التشغيلية والصناعية في القطاع.

سياسياً، لعبت مصر دوراً رئيسياً في التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل، عبر مبادرة قدمتها للأطراف ذات العلاقة تتضمن وقفاً فورياً لإطلاق النار، كما دعت القاهرة لعقد مؤتمر دولي لإعمار غزة للدول المانحة للإسراع في تنفيذ ما تعهدت به من تعهدات لعملية الإعمار، كما وجهت مصر دعوة لحوار جديد للمصالحة بين حركة حماس وفتح تفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإشراف على عملية الإعمار، وإشراك الأمم المتحدة والوكالات الدولية في متابعة الإعمار بجانب السلطة الفلسطينية.⁴

تبعاً؛ تعهدت مصر بفتح معبر رفح لمرور الحالات الإنسانية، وتحديداً جرحى الحرب، لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية، ضمن التزام القاهرة بما أطلقتته من وعودات لوفد الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس تنفيذ لشروط التهدئة.⁵

واستضافت مدينة شرم الشيخ مؤتمراً دولياً لإعادة إعمار غزة في 2 من مارس/ آذار 2009، شاركت به نحو 70 دولة و16 منظمة إقليمية ودولية، تعهد من خلاله المانحون بتقديم 4.6 مليار دولار، منها 3.1 مليار دولار تدفع كتعويضات مباشرة لإعادة إعمار غزة وإنعاش الاقتصاد، في حين يخصص 1.5 مليار دولار لدعم خزينة السلطة لسد العجز في الموازنة التي كانت تعاني منها.⁶

فيما جاء البيان الختامي لمؤتمر شرم الشيخ، بالاتفاق على إنشاء آلية دولية تكون السلطة الفلسطينية جزءاً رئيسياً منها، تختص مهامها بمتابعة عملية الإعمار، والإشراف المباشر على توزيع الأضرار التي لحقت بالمواطنين والمصالح الاقتصادية جراء الحرب.

2. حرب حجارة السجيل 2012

شنت دولة الاحتلال حرباً على قطاع غزة، في 14 من نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، استمرت لمدة 8 أيام، بدأت باغتيال نائب قائد كتائب القسام في قطاع غزة أحمد الجعبري، ثم صادق المجلس الوزاري الأمني المصغر - الكابينيت- على شن عملية عسكرية ضد قطاع غزة.⁷

أسفرت الحرب عن استشهاد 162 فلسطينياً، وإصابة نحو 1300 آخرين، كما تضررت 8 آلاف وحدة سكنية، منها 298 وحدة دمرت بشكل كلي، بالإضافة لتدمير 50 مدرسة، وجزء كبير من البنى التحتية في قطاع غزة.

مثلت حرب "حجارة السجيل" نقطة تحول بالنسبة للموقف المصري من قطاع غزة، في عهد الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، حيث مثلت هذه الحرب عودة مصر لدورها الإقليمي والدولي المنوط بها من بوابة غزة، كما سجلت القاهرة سلسلة مواقف لا تزال حاضرة في الوعي الفلسطيني والعربي أبرزها: سحب السفير المصري من تل أبيب، واستدعاء السفير الإسرائيلي في القاهرة لإيصال رسالة احتجاج رسمية حول رفض القاهرة لما يجري من اعتداءات وحشية بحق المدنيين في قطاع غزة.⁸

كما دعت مصر لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي لبحث الأوضاع الميدانية في غزة وإصدار قرار من المجلس بإدانة الاعتداءات الإسرائيلية، كما دعت مصر لعقد اجتماع عاجل للجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، ولعل أبرز ما سجلته مصر من حضور سياسي في هذه الحرب هو الزيارة التاريخية التي قام رئيس الوزراء هشام قنديل لقطاع غزة، لإيصال رسالة تضامن من الدولة المصرية لسكان القطاع في هذه الحرب.

ساهمت هذه المواقف المصرية في إبراز دور حركة حماس على الساحة الفلسطينية والدولية، وأضحت الحركة لاعباً رئيسياً في المعادلة السياسية في المنطقة، مسنودة بموقف مصري يوصف بالتاريخي.

ميدانياً، أعلنت مصر عن خطوات عاجلة من شأنها استدراك الوضع الإنساني في غزة خلال الحرب وما بعدها تمثلت بإرسال القاهرة لقوافل إنسانية ومعدات طبية عاجلة لقطاع غزة، كما أزال كل القيود التي كانت مفروضة على حركة السفر والتنقل عبر معبر رفح.

بموازاة ذلك، مثلت هذه الحرب نقطة تحول على صعيد دخول مصر في خطوات سياسية وميدانية لكسر الحصار عن غزة، تمثلت بالموافقة على دخول المواد الخاصة بالإعمار عبر معبر رفح للمرة الأولى، بعد أن كان المعبر في السابق محصوراً بمرور الأفراد، وكسر احتكار إسرائيل لملف الإعمار، والتي كانت أبرز التحفظات التي أبدتها حركة حماس في حرب الفرقان في شتاء العام 2008-2009.⁹

يمكن القول إن هذه الرؤية المصرية للتهدئة جاءت لهدف مقصود وهو إضعاف موقف حماس داخلياً وإقليمياً، بعد أن كانت حتى وقف قريب أحد أبرز الأطراف الفاعلة في صياغة الموقف الفلسطيني، للتعامل مع الاعتداءات الإسرائيلية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة ومدينة القدس المحتلة.

وقد كان لهذه الرؤية المصرية تأثير مباشر في تحول الموقف الإقليمي والدولي من التعامل المباشر مع السلطة الفلسطينية كطرف وحيد يمثل وجهة النظر في غزة حتى دون أن يكون للسلطة حضور مباشر على الأرض في قطاع غزة، وهو ما عطل لاحقاً عملية إعادة الإعمار التي لا يزال الجزء الأكبر منها متوقفاً حتى كتابة هذه السطور.

فيما دعت مصر لعقد مؤتمر دولي للمانحين استضافته القاهرة في 12 من أكتوبر/ تشرين الثاني 2014، بمشاركة 50 دولة و20 منظمة إقليمية ودولية أبرزها الصندوق الدولي والبنك الدولي، تعهد من خلالها المانحون بتقديم 5.4 مليار دولار، تم تخصيص 2.4 مليار دولار لإعادة الإعمار، و400 مليون دولار لمجال الإغاثة الإنسانية الطارئة، و1.2 مليار دولار تحول لخزينة السلطة لدعم الموازنة.¹²

إلا أن التحول الأبرز في هذه الحرب هو طرح الأمم المتحدة لآلية جديدة لإدخال المواد الخاصة بالإعمار، التي تعرف اختصاراً بنظام "GRM" التي قدمها الممثل الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام روبرت سيربي، والتي وضعت قيوداً مشددة على دخول مواد الإعمار لغزة وأهمها الأسمنت والحديد المسلح عبر إسرائيل حصراً دون

هذه المواقف المصرية، مهدت الطريق لدخول قطر كلاعب جديد في الساحة الفلسطينية وتحديداً في قطاع غزة، عبر تكفلها بإعادة إعمار غزة ضمن منحة أعلن عنها أمير دولة قطر الشيخ حمد آل ثاني بقيمة 400 مليون دولار، من خلال اتفاق مع نظام الرئيس محمد مرسي، يقضي بمرور المواد الخاصة بالإعمار عبر معبر رفح.

3. حرب العصف المأكول 2014

شنت إسرائيل حرباً مدمرة على قطاع غزة في 7 من يوليو/ تموز 2014 استمرت لـ 51 يوم، وتعتبر من أقسى الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد حركة حماس، نظراً للحجم الكبير للخسائر المادية والبشرية في هذه الحرب، التي جاءت انتقاماً لقيام كتائب القسام باختطاف ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في مدينة الخليل.¹⁰

أسفرت الحرب عن استشهاد 2300 فلسطيني، وإصابة 11 ألف آخرين، وتدمير 36 ألف وحدة سكنية، منها 10 آلاف بشكل كلي، و200 مدرسة، و20 مقراً حكومياً، واستهداف 17 مشفى تم تدمير 6 منها بشكل كلي، وتدمير كلي لنحو ألف منشأة اقتصادية

لعبت مصر دوراً سياسياً مباشراً في التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، إلا أن اتفاق التهدئة الذي أبرمته مصر جاء بين وفد منظمة التحرير وإسرائيل، بصيغة مختلفة كلياً عن التجارب السابقة في اتفاقيات التهدئة، التي كانت تعقد مباشرة بين فصائل المقاومة في غزة وعلى رأسها حركة حماس ودولة الاحتلال.¹¹

أقل تكلفة من خيار المواجهة العسكرية المباشرة التي لم تنجح في تحقيق أهداف المقاومة والتي من أهمها كسر الحصار الإسرائيلي عن غزة، رغم خوضها لثلاث حروب مدمرة مع دولة الاحتلال، إلا أن هذه الحروب زادت من تعقيدات الحالة الاقتصادية بسبب الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية.¹⁵

أبرزت مسيرات العودة دوراً تنافسياً في ساحة غزة بين كل من قطر ومصر حيث تراجع دور الأخيرة مقابل صعود قوي للدور القطري التي نجحت في الوصول لتفاهات مرحلية بين حركة حماس وإسرائيل كانت بصيغة مؤقتة، ولكنها لا تزال قائمة حتى يومنا هذا ولكن بصيغة مختلفة عما كان عليه الحال في بداياتها، والهدف منها ضبط الحالة الأمنية ومنع فتيل التوتر بين حماس وإسرائيل عبر تسهيلات مالية تقدمها دولة قطر لسكان قطاع غزة بموافقة إسرائيلية؛ للتخفيف من حدة الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها غزة.¹⁶

الحاجة لمروره عبر مصر كما كان عليه الوضع إبان فترة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، بهدف منع وصوله للفصائل المسلحة التي قد تستخدمه في تطوير عملها العسكري.¹³

تسبب هذا النظام الجديد في إعاقة عملية الإعمار حيث قيدت هذه الآلية الأهمية من دخول المواد الخاصة بالإعمار لغزة؛ نظراً للتعقيدات الأمنية والاشتراطات والإجراءات البيروقراطية شديدة التعقيد، والتي تأخذ وقتاً مضاعفاً عند طلب المقاول أو المتضرر إخال كميات معينة من الحديد والأسمنت العنصران الأبرز في عملية الإعمار.¹⁴

4. مسيرات العودة 2018

مثلت مسيرات العودة وكسر الحصار عن غزة، التي انطلقت في 30 من مارس/ آذار 2018 لتشكل مرحلة جديدة في صياغة رؤية جديدة للنضال الفلسطيني عبر رغبة حركة حماس في تحقيق أهداف مرحلية، عبر اللجوء لخيار المقاومة الشعبية، كبديل



وتمثل دور مصر الجديد في منحها صلاحيات أوسع في إدارة الشأن العام في قطاع غزة، عبر سماح إسرائيل بإدخال الوقود المصري لقطاع غزة، ضمن البند الثالث من المنحة القطرية.

5. معركة سيف القدس 2021

جاءت معركة سيف القدس في 10 من مايو/ أيار 2021، التي استمرت لـ 11 يوم، انتهت عملياً في 21 من ذات الشهر، ضمن رؤية مختلفة بادرت بها حركة حماس، لتغيير قواعد الاشتباك مع إسرائيل، حيث مارست حكومة الاحتلال تعادياً في ممارستها من سلوكيات أثارت استفزاز الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة، تمثلت بزيادة عدد المقتحمين للمسجد الأقصى، وفتح الباب أمام المستوطنين لممارسة اعتداءات وحشية بحق سكان البلدة القديمة في القدس وتحديدًا في حي الشيخ جراح.¹⁸

صحيح أن الدور المصري تراجع مقارنة بما وفرته دولة قطر من حضور سياسي عبر أدوات ناعمة أهمها المال القطري، إلا أن جهاز المخابرات العامة الموكل إليه بإدارة الحالة الفلسطينية وبشكل خاص في غزة، لعب دوراً مباشراً في تلبية بعض المطالب الإنسانية التي تخص سكان غزة، وأهمها إزالة بعض القيود التي كانت مفروضة على سفر المواطنين عبر معبر رفح، والتي زادت وتيرتها إبان الفترة الانتقالية بين حكم الرئيس الراحل محمد مرسي والرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي.

ولعل التغيير الأبرز الذي شهدته التفاهات القطرية الإسرائيلية مع حركة حماس بالنسبة لدور مصر هو دخولها في الأثمن الأخير كطرف مباشر في ملف المنحة القطرية، تحديداً بعد سقوط حكومة بنيامين نتنياهو في يونيو/ حزيران 2021 وتشكيل حكومة بينيت- لابيد في ذات الشهر، التي أصرت على تقديم مقاربة جديدة بالنسبة لملف غزة، عبر منح مصر دوراً أكبر سواء في ملف المنحة القطرية أو ملف إعمار غزة بعد معركة سيف القدس في مايو/ أيار 2021.¹⁷

الدوافع المشتركة والعوامل المؤثرة في عودة الدور المصري لغزة

توجد دوافع مشتركة لكل طرف من الأطراف، سواء مصر أو الفصائل في غزة، وتحديدًا حركة حماس، تزامناً مع وجود عوامل أخرى مؤثرة لأطراف حاضرة وبارزة في المشهد مثل إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

دوافع مصر:

- إدارة ملف غزة والتهديئة بعد سنوات من الغياب بملف غزة.
- احتكار ملف الإعمار والاستفادة من وجود شركات المقاولات المصرية في القطاع كسوق تشغيلي إضافي.
- البعد السياسي الدولي والاستفادة الخارجية من هذا الملف على صعيد العلاقات مع دول، مثل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل.
- الاستفادة الاقتصادية من العوائد المالية التي تأتي عبر عملية الإعمار من خلال توريد مواد البناء من خلال الشركات المصرية عبر بوابة صلاح الدين، وليس من خلال معبر كرم أبو سالم المرتبط بالاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز حضور الشركات المصرية في غزة.
- المحافظة على استقرار الحالة الأمنية في سيناء، من خلال تعزيز الحضور في غزة عبر جهاز المخابرات، أو من خلال الشركات المصرية التي ستساهم في الإعمار، أو عبر التفاهم مع حركة حماس على ضبط الحدود.

دخلت إسرائيل الحرب بحجم كبير من الكتلة النارية استهدفت من خلالها مقر حكومية مدنية وأبراج سكنية، ومشافي وعيادات طبية، فيما ارتقى نحو 250 شهيداً، وأصيب نحو ألفي مواطن، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية التي تضررت بـ 17 ألف وحدة سكنية منها 2500 دمرت بشكل كلي، وتدمير 20 برجاً سكنياً، وإلحاق الضرر بـ 24 مركز طبي، و68 مدرسة، و75 مقر حكومي، وتدمير 300 منشأة اقتصادية.

وتقدر الخسائر المباشرة للحرب بـ 500 مليون دولار، في حين طالبت حركة حماس بتوفير مليار دولار لدمج أضرار حربي سيف القدس 2021 بأضرار حرب العصف المأكول 2014، التي لم يتم الانتهاء منها نظراً لتخلف المانحين من الإيفاء بتعهداتهم.

منذ الأيام الأولى لمعركة سيف القدس، دخلت مصر على ملف الوساطة، جاءت عبر تصريحات من أعلى المستويات الرسمية في الدولة وتحديدًا من الرئيس عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية سامح شكري ومدير المخابرات العامة اللواء عباس كامل، كما شهدت هذه الحرب تغييراً في الموقف الإعلامي المصري عبر التضامن مع غزة، وهو ما مثل نقطة تحول مفاجئة على صعيد رؤية مصر للعلاقات المباشرة مع حركة حماس¹⁹.

بموازاة ذلك، نجحت مصر في التوصل لاتفاق للتهديئة بين حركة حماس وإسرائيل في 21 من مايو/ أيار، لا يزال قائماً حتى هذه اللحظة²⁰.

دوافع حماس:

ترى حركة حماس أن الدور المصري في معركة سيف القدس يحقق لها جملة من المكاسب قصيرة ومتوسطة الأمد، أبرزها:

• الاستفادة من الدور المصري في تثبيت حالة الهدوء والحصول على مكاسب حياتية أكبر من خلال العلاقة الإيجابية التي تجمع النظام المصري الحالي بإسرائيل.

• الحاجة إلى تخفيف الأزمة الإنسانية عبر استمرار فتح معبر رفح.

• الضغط على مصر للمضي في ملف صفقة التبادل مع دولة الاحتلال، لما لهذا الملف من مكاسب سياسية في تعزيز حضور حماس في الشارع الفلسطيني.

• إيجاد صيغة جديدة للإعمار، بديلاً عن الطرق السابقة التي فشلت بسبب وجود السلطة الفلسطينية كطرف محتكر يشرف ويدير هذا الملف حصراً، مع إقصاء متعمد لحركة حماس.

• زيادة إيرادات حكومة حماس في غزة من الإيرادات العالية جراء التبادل التجاري مع مصر.

المشاريع المصرية في غزة

شهدت مرحلة ما بعد معركة سيف القدس حضور مصري على ملف ذي طابع مختلف، يتمثل في عملية الإدارة والإشراف المباشرة على عملية الإعمار، إذ أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن منحة رئاسية بقيمة 500 مليون دولار لإعادة إعمار غزة، بمشاركة مباشرة من شركات المقاولات المصرية.²¹

فور انتهاء الحرب، دخلت الطواقم الهندسية المصرية قطاع غزة، لتنفيذ المرحلة الأولى من عملية الإعمار، والمتمثلة بإزالة الركام الذي خلفته الحرب، واستغرقت هذه العملية الجزء الأكبر من فترة العام الأخير، إذ قدرت الفترة التي من خلالها إزالة الركام من 5-6 أشهر.²²

كما أعلنت مصر عن حزمة من المشاريع الأخرى ضمن المنحة الرئاسية تمثلت بإنشاء 3 مدن إسكانية في شمال ووسط قطاع غزة، بالإضافة لإنشاء لتطوير كورنيش غزة، عبر توسعته طولاً لمسافة 1500 متر، وإنشاء كوبري للمرور في منطقة الشجاعة للتخفيف من أزمة المرور التي تعاني منها المنطقة.²³

مرت محطات المشروع المصري في عملية إعمار غزة بسرعة في بداياتها، ولكنه اتسمت لاحقاً بالبطء، وفي فترات أخرى توقفت كلياً عن العمل، ما أثار حفيظة حركة حماس التي لم تتردد في اتهام مصر بالتواطؤ مع دولة الاحتلال باستخدام ملف الإعمار كأداة ضغط على الحركة، وهو ما أدخل العلاقة بين الجانبين في فتور، دون أن يصل لحد القطيعة الكاملة.

الرغبة في حضور سياسي عبر بوابة الإعمار

من المهم استدراك بعض الجزئيات المتعلقة بالدور المصري في عملية الإعمار، أهمها أن المنحة الرئاسية التي أعلنت عنها مصر لم تتضمن أي إجراءات تتعلق بإعادة بناء وتأهيل ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية، باستثناء تلك المتعلقة بإزالة الركام الذي خلفت الحرب.

كما أن المشاريع التي تقودها مصر في غزة ضمن ملف الإعمار، تحاكي النموذج القطري والإماراتي والسعودي عبر إنشاء مدن إسكانية تحمل دلالات وحضور سياسي للدولة، كما هو الحال في مدينة حمد القطرية في مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، ومدينة الشيخ زايد الإماراتية في مدينة بيت لاهيا شمال القطاع، والحي السعودي في مدينة رفح جنوب القطاع.

على غرار ذلك، جاءت الرؤية المصرية الجديدة لإعمار غزة ضمن تسلسل كامل من الإجراءات، تبدأ بإدخال المواد الخاصة بالمشاريع عبر مصر، ثم تولي شركات المقاولات المصرية عملية البناء في هذه المشاريع، ورسم المخططات الهندسية، والانتهاء بتسليمها.

أهم من ذلك هو أن الحضور المصري في هذه الحرب، غيَّب دور السلطة الفلسطينية عن عملية التحكم بملف الإعمار، رغم أنها كانت تصر سابقاً على أن تكون السلطة الفلسطينية هي الجهة التي تمثل الموقف الفلسطيني المسند إليه كل ما يتعلق بعملية الإشراف وتنفيذ تعهدات المانحين.

تحول الموقف المصري

بات لافتاً في الأشهر الأخيرة وتحديدًا منذ فبراير/ شباط 2022 تغير نظرة الدولة المصرية لعملية الإعمار في غزة، إذ اتخذت مصر سلسلة خطوات كانت بمثابة سبب مباشر في ببطء عملية الإعمار، من بينها تقليل واردات الأسمت للقطاع من 3 آلاف طن أسبوعياً إلى أقل من ألف طن خلال نفس الفترة، وحصر الكمية الواردة ضمن

المشاريع القائمة حالياً التي تشرف عليها مصر.²⁴

أدت هذه الخطوة التي فسرتها مصر بأنها جزء من تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، التي أضرت بالأمن الاقتصادي المصري، بسبب ارتفاع أسعار السلع الداخلة في الصناعات وأهمها الفحم الروسي، الذي يشكل الجزء الأكبر من مدخلات عملية تصنيع الأسمت.

هذه الخطوة أثارت حفيظة حركة حماس، حيث أدت خطوة مصر بتقليل واردات الأسمت إلى ارتفاع أسعاره في الأسواق بنسبة 40%، حيث ارتفع سعر الطن الواحد من 380 شيكل إلى 530 شيكل، وهو ما أدى لتوقف العشرات من المشاريع القائمة في غزة بسبب عجز المقاولين عن مجاراة الأسعار الحالية، حيث يفوق أسعار الأسمت الواردة من إسرائيل مقارنة ببديله القادم من مصر.

يمكن تفسير الخطوة المصرية الأخيرة، التي تزامنت مع فشل الحراك الذي كانت تقوده مصر لحسم صفقة التبادل بين حماس وإسرائيل، والتي تعطلت بسبب تمسك الطرفين بشروطهما، حيث فشلت مصر على مدار 8 أعوام من حسم هذا الملف.

دفعت الخطوات المصرية الأخيرة إلى قيام المستوى السياسي في حماس بإجراء اتصالات مع مسؤولي المخابرات المصرية في محاولة لإقناعهم بالتراجع عن قرار فرض قيود على دخول مواد الإعمار لغزة، لما لهذا القرار من آثار اقتصادية كارثية على غزة، كون عملية الإعمار تسير ببطء شديد ولا يمكن لغزة أن تتحمل مزيداً من الضغط الاقتصادي، وأن الإصرار على

كما لم تبادر القاهرة بتقديم أي أطروحات تتعلق بالدعوة لعقد مؤتمر دولي للمانحين، كما دأبت عليه في السابق إبان الحروب السابقة التي تعرض لها قطاع غزة، رغم أن حركة حماس كانت قد طالبت الجهات الدولية بالإيفاء مما تم التعهد به من التزامات مالية بقيمة 500 مليون دولار في حرب العصف المأكول صيف العام 2014.ظ

على الأرض، فإن تقليل مصر من واردات الأسمت لغزة، وتخفيضها بأكثر من 70% منذ شهر فبراير/ شباط 2022 سيزيد الوقت المتوقع لإتمام عملية الإعمار، إذ أن التوقعات كانت تتجه إلى تسليم المشاريع المصرية المتفق عليها في نهاية العام الجاري وفقاً للجدول الزمنية المتفق عليها، ولكن وتيرة العمل قد تزيد من مدة انتهاء تسليم المشاريع من 6-12 شهراً إضافياً، وفقاً لتقديرات هندسية.

1 جلعاد شاليط يصل إسرائيل واستعدادات في مصر لاستقبال الأسرى الفلسطينيين، وكالة DW، 18/10/201، <https://bit.ly/39x8Kvz>

2 وفدا حماس وفتح يعقدان اليوم اجتماعات منفصلة بالقاهرة، العربية نت، 9/6/2021، <https://bit.ly/3xvX6sE>

3 حروب إسرائيلية على غزة، وكالة الأناضول، 29/12/2016، <https://bit.ly/3QwURhq>

4 حماس "تدرس بمرونة مدة التهدئة" وتتمسك بفتح المعابر، الجزيرة نت، 26/1/2009، <https://bit.ly/3bdsfJW>

5 مستشفيات مصرية تفتح أبوابها لرحى غزة، موقع الإمارات اليوم، 3/1/2009، <https://bit.ly/3zJC9x7>

6 انطلاق المؤتمر الدولي لإعمار غزة بشرم الشيخ، الجزيرة نت، 2/3/2009، <https://bit.ly/39yb9pL>

7 مقتل أحمد الجعبري القائد العسكري لكثائب القسام، وغارات إسرائيلية على غزة، وكالة فرانس برس، 14/11/2012، <https://bit.ly/3N9mN86>

هذا القرار من شأنه أن ينسف تفاهات التهذئة بين حماس وإسرائيل التي ترعاها مصر.

وفقاً لوكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة، المهندس ناجي سرحان، فإن معدل ما تم إنجازه من الإعمار بعد عام على انتهاء الحرب لم يتجاوز 12%، وهي أقل بكثير من التوقعات التي كانت ضمن خطط الوزارة، حيث تم تسوية ملف 200 وحدة سكنية فقط تضررت بشكل كلي من أصل 1700 وحدة، في حين تم تسوية 70% من الأضرار الجزئية، في حين لا يزال ملف إعادة تأهيل البنى التحتية والمناطق الصناعية عالماً بسبب وجود فيتو إسرائيلي، ورفض المانحين المبادرة في تنفيذ هذا الملف²⁵.

النتائج والتوقعات

صحيح أن الحضور المصري في الحرب الأخيرة كان عاملاً مهماً في الوصول لاتفاق لوقف إطلاق النار، إلا أن ما يمكن الإشارة إليه أن القاهرة مارست تضليلاً مقصوداً لخداع المقاومة وعلى رأسها حركة حماس لإجبارها على القبول بوقف لإطلاق النار رغم أنها كانت في موقع يسمح لها بفرض شروطها على دولة الاحتلال بسبب تفوقها في ميدان المعركة.

مارست مصر سياسة التضليل والخداع في الحرب الأخيرة، فور إعلانها عن منحة بقيمة 500 مليون دولار لإعادة إعمار غزة، دون أن توضح ماهية وآلية صرف هذا المبلغ، الذي اتضح لاحقاً أنه مخصص لتنفيذ مشاريع إسكانية ليس لها علاقة مباشرة بالأضرار الناتجة عن الحرب.

- 17 دفع رواتب موظفي غزة عبر بيع وقود مصري تموله قطر"،
عرب 48، 30/11/2021، <https://bit.ly/3OrpGCa>
- 18 فكيف شكّلت معركة "سيف القدس" نقطة تحوّل في
المقاومة الفلسطينية؟، الجزيرة نت، 17/5/2022
<https://bit.ly/3QsmRTv>
- 19 الإعلاميين الفلسطينيين "يشيد بتضامن صحيفة مصرية"
مع القضية الفلسطينية، صحيفة فلسطين، 30/5/2021
<https://bit.ly/39zo8r2>
- 20 إسرائيل توافق على مبادرة مصر وقف إطلاق النار في غزة.
والقاهرة ستتابع تنفيذ الاتفاق، CNN، 20/5/2021،
<https://cnn.it/3xB5mYp>
- 21 مصر: 500 مليون دولار لتمويل إعادة إعمار غزة، فرانس برس،
19/5/2021، <https://bit.ly/3y3hjr4>
- 22 أطقم مصرية تُشارك بإزالة ركام المباني في غزة، الجزيرة نت،
6/6/2021، اضغط هنا
- 23 أشغال غزة: مصر ستبني 3 مدن سكنية بغزة، روسيا اليوم،
21/10/2021، <https://bit.ly/3QqbHym>
- 24 توقف مشاريع إعادة الإعمار بغزة بعد قرار سيادي مصري..
تخفيض كبير لتوريد مواد البناء بعد أزمة أوكرانيا، عربي
بوست، 21/3/2022، اضغط هنا
- 25 سرحان لـ"العربي الجديد": فيتو إسرائيلي يعرقل إعادة إعمار
غزة، العربي الجديد، 10/5/2022، اضغط هنا
- 8 مرسي يقرر سحب سفير مصر من إسرائيل احتجاجًا على
اعتداءات غزة، موقع المصري اليوم، 14/11/2012
<https://bit.ly/3HEb5B6>
- 9 مصر تسمح بدخول مواد بناء قطرية لغزة، الجزيرة نت،
12 29/12/2021، <https://bit.ly/3n0ZCST>
- 10 الشاباك "يكشف- تفاصيل خطف وقتل المستوطنين"
الثلاثة، موقع معا، 6/9/2014، <https://bit.ly/3N5kl8U>
- 11 اتفاق هدنة طويلة بغزة وحماس تعلن الانتصار، الجزيرة نت،
26/8/2014، <https://bit.ly/3ydsjm9>
- 12 مؤتمر إعادة إعمار غزة: تعهدات بـ5.4 مليار دولار
للفلسطينيين، بي بي سي عربي، 12/10/2014
<https://bit.ly/3ydsjm9>
- 13 Gaza Reconstruction Mechanism (GRM)، <https://bit.ly/3n38-maY>
- 14 ممثلو القطاع الخاص في غزة يرفضون آليات "روبرت سيربي"
لإعادة الإعمار، صحيفة الحدث، 23/9/2014
<https://bit.ly/3tM pYu>
- 15 التأكيد على الطابع الشعبي لمسيرات العودة وتعميم
التجربة على التجمعات الأخرى، مركز مسارات، 26/3/2019
<https://bit.ly/3mYcww6>
- 16 المنحة القطرية.. "السير" على حبل دقيق، متراس،
25/8/2021، <https://bit.ly/3O9YMPM>



مجموعة الحوار الفلسطيني

Palestinian Dialogue Group



@paldgCo